



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

تأسست الهيئة بموجب قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، كمؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. وتشرف الهيئة وتراقب على القطاعات المالية غير المصرفية بما يكفل استقرار ونمو سوق رأس المال في فلسطين.

القطاعات المالية غير المصرفية التي تتولى الهيئة الإشراف عليها:

- قطاع الأوراق المالية.
- قطاع التأمين.
- قطاع التأجير التمويلي.
- قطاع تمويل الرهن العقاري.
- المؤسسات المالية غير المصرفية.

الرؤيا

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين وحماية مصالح المتعاملين فيه.

الرسالة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية والتأمين والرهن العقاري والتأجير التمويلي في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.



أهداف الهيئة ومهامها

- تكمّن أهداف الهيئة ومهامها الموضحة بالقانون في تهيئة المناخ المناسب والملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وعليها، في سبيل تحقيق هذه الأهداف، القيام بما يلي:
- الإشراف على كل من سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري.
- التنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك تداول الأوراق المالية، والخدمات المالية غير المصرفية.
- تنظيم الإفصاح عن أي بيانات مالية أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.
- مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يضمن سلامة عملها.

استراتيجية الهيئة

- النهوض بقطاع التأمين، من خلال إعادة هيكلة وتنظيم أوضاع القطاع، بما يسهم في تحقيق استقراره ونموه.
- تنشيط وتعميق قطاع الأوراق المالية، وزيادة وعي المجتمع حول أهمية الاستثمار في قطاع الأوراق المالية.
- خلق البيئة المواتية لعمل ونمو قطاع تمويل الرهن العقاري.
- تطوير الخدمات التي يقدمها قطاع التأجير التمويلي ورفع مساهمته الاقتصادية.
- إعداد تطورات تنظيمية داخلية تعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الهيئة.

إدارة الهيئة

يتكون مجلس إدارة الهيئة من سبعة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون رأس المال، بينهم رئيس مجلس الإدارة، وعضوية ممثل واحد عن كل من: وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة المالية، سلطة النقد الفلسطينية، المصارف العاملة في فلسطين، وممثلين اثنين عن الشركات المساهمة الفلسطينية المقبولة أسهمها في هيئة سوق رأس المال. ويدير الهيئة مدير عام متفرغ من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة العالية في الشؤون الاقتصادية والمالية.

التنظيم الإداري

يتكون التنظيم الإداري للهيئة من عدد من الإدارات والدوائر على النحو التالي:

- الإدارة العامة لأوراق المالية: تتولى عمليات التنظيم والرقابة والإشراف على قطاع الأوراق المالية في فلسطين والحفاظ على حقوق المستثمرين ومصالحهم، وضمان بيئة عادلة ونزيهة للاستثمار، وتعزيز كفاءة السوق.
 - الإدارة العامة للتأمين: تتولى الإشراف والرقابة على أعمال التأمين وتطويرها، وحماية حقوق المؤمن عليهم والمستفيدين من خدمات التأمين، وتحقيق المنافسة الكاملة بين شركات التأمين، بما يكفل حقوقها ومصالحها.
 - الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي: تعمل على تنظيم قطاعي تمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي وتطويرهما والإشراف عليهما، من خلال توفير البيئة القانونية والمواتية، وزيادة الوعي لدى المستثمرين في هذا المجال.
 - الإدارة العامة للمؤسسات المالية غير المصرفية: تسعى إلى تنظيم عمل المؤسسات المالية غير المصرفية والإشراف عليها، وتوفير البيئة القانونية الضرورية لعملها.
- تضاف إلى هذه الإدارات مجموعة من الإدارات والدوائر المساندة لعمل الهيئة؛ مثل الإدارة العامة للدراسات والتطوير، والإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، ودائرة نظم المعلومات، ودائرة التدقيق الداخلي، ودائرة الشؤون القانونية.

البيئة التشريعية

تتألف البيئة التشريعية لعمل هيئة سوق رأس المال من التالي:

- قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004.
- قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.
- قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005.
- قرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي.

إضافة إلى جميع الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب القوانين المشار إليها أعلاه، والمنشورة على موقع الهيئة الإلكتروني، إلى جانب القوانين الأخرى ذات العلاقة.

تعزيز الشمول المالي في فلسطين

انطلاقاً من أهمية الشمول المالي في فلسطين، عملت الهيئة وسلطة النقد على قيادة الجهود لتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين، وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة كافة. ويعرف الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

حوكمة الشركات

تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة. وبموجب مدونة قواعد حوكمة الشركات، فإن الهيئة، وبما لا يتعارض مع صلاحيات الجهات الرقابية الأخرى، هي الجهة المخولة بمتابعة تقيّد والتزام الشركات بأحكام القواعد والإجراءات الإدارية الواردة في المدونة، التي تسري قواعدها على الشركات والجهات التي تنضوي تحت رقابة الهيئة وإشرافها.

الشهادات المهنية

توفر الهيئة مجموعة من برامج الشهادات المهنية، وذلك بهدف رفع كفاءة العاملين في القطاعات التي تشرف عليها الهيئة والمهتمين، حيث توفر الهيئة شهادات مهنية متخصصة في قطاع الأوراق المالية، وقطاع التأمين، بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة، إضافة إلى عقد امتحانات متخصصة كمتطلب ترخيص لوكلاء التأمين والمخمين العقاريين.

الشكاوى والمقترحات:

عزيزي المواطن، في حال كان لديك أي شكاوى أو مقترحات أو استفسارات حول الهيئة أو أحد قطاعاتها وهي الأوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي، يرجى عدم التردد بالتواصل مع الهيئة عبر موقعها الإلكتروني www.pcma.ps، وذلك من خلال القسم المخصص للشكاوى والمقترحات، أو من خلال معلومات الاتصال المبيّنة أدناه في هذه النشرة.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب 4041، البيرة - فلسطين

+ 970 2 2946946

+ 970 2 2946947

info@pcma.ps

www.pcma.ps

البريد الإلكتروني للإدارة العامة لأوراق المالية:

cmsd@pcma.ps

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للتأمين:

id@pcma.ps

البريد الإلكتروني للإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري

والتأجير التمويلي:

mflsd@pcma.ps